

تنظمة الكلية تحت شعار «تصورات قانونية علمية وتطبيقية بشأن قضايا تنموية في دولة الكويت»

# «القانون الكويتية العالمية» تفتح مؤتمرها العلمي السنوي الدولي الـ 11 غداً

■ المقاطع: المؤتمر يسعى إلى تقديم حلول للتمويل العقاري وتطوير البنية التحتية والطاقة ■ مركز على الجوانب التطبيقية والعملية وتلقينا ردوداً إيجابية من جهات حكومية وخاصة  
■ معهد الكويت للأبحاث العلمية ووزارة الكهرباء وغرفة التجارة تشارك بفاعلية في المؤتمر ■ سخرنا جميع إمكاناتنا البحثية ومواردنا وشبكة علاقاتنا من أجل المساعدة بحل المشكلات العملية

برعاية اتحاد شركات الاستثمار الكويتي. وتحدث د. الفارسي عن الموضوعات التي ستتناولها جلسات المؤتمر والمتعلقة في التطوير العقاري في الكويت والتوازن والضوابط في تحفيز سوق العقار وتطوير الإطار القانوني والاقتصادي للمشاركة المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، بالإضافة إلى المسؤولية الجزائية والنزاعات الدولية في ضوء التحولات الرقمية وثورة الذكاء الاصطناعي. كما سيناقش المؤتمر تمويل البنية التحتية العقارية في الكويت وحكومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت والطرق العملية لحل نزاعات نقل التكنولوجيا بالكويت في ضوء التجارب المقارنة.

وأضاف د. الفارسي أن المؤتمر سيناقش في يومه الثاني موضوعات متمثلة في حماية المنتجات والبيانات التحول الرقمي في ضوء الاتجاهات العالمية وتأثيرات الأبحاث العلمية والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي على العمليات الحيوية وتطبيقات عملية وتنموية بشأن تطوير أملاك الدولة والطاقة والبيئة في الكويت، بالإضافة إلى موضوع الطاقة المتجددة (تحدياتها وتطبيقاتها) في الكويت، وكذلك التنظيم القانوني للقطر التكنولوجية القادمة وتأثيراتها العملية والتطبيقية. واختتم د. الفارسي تصريحه بأن كلية القانون الكويتية العالمية من خلال أعمالها وأنشطتها الأكاديمية ومن بينها المؤتمر السنوي تستهدف خدمة نهضة الكويت وتنميتها بما يعزز رفعتها ومناعتها ويفتح آفاقاً واسعة ومبشرة لشبابها وأجيالها الجديدة.

وأفاد الفارسي بأن مشاركة 23 باحثاً من كلية القانون الكويتية العالمية في المؤتمر تؤكد حرصها على تشجيع أعضاء هيئة التدريس فيها على المبادرة الأكاديمية والبحثية، والبحث والاجتهاد، مشيراً إلى هذا نهج راسخ للكلية في تشجيع واحتضان البحث العلمي من خلال تقديم موضوعات نوعية متميزة في كل مجالات المؤتمر، كما أنه يؤكد حرصها على استقطاب عناصر وكفاءات متميزة في مجالات التدريس والبحث العلمي. وبغرض تمحيص النتائج والتوصيات التي ستصدر عن المؤتمر، أشار الفارسي إلى أن رئاسة المؤتمر قررت تعيين مقرر خاص لكل محور من محاور المؤتمر بهدف تعزيز الجانب العملي من خلال مناقشة ودراسة التوصيات والمقترحات العملية المقدمة من الباحثين بهدف وضعها رهن إشارة صناع القرار في الجهات والمؤسسات ذات الصلة.

وأوضح الفارسي أن جلسات المؤتمر ستعقد على مدار يومين في اليوم الأول، وبالإضافة إلى الجلسة الافتتاحية ستعقد 7 جلسات، أما في اليوم الثاني للمؤتمر فستعقد 6 جلسات، بالإضافة إلى الجلسة الختامية التي ستعقد من خلالها نتائج توصيات المؤتمر، مشيراً إلى أنه في إطار المنهج التطبيقي والعملية للمؤتمر هذا العام سيضمن البرنامج تنظيم ورشتي عمل، الأولى: حول الطرق والتطبيقات العملية لإسهام القطاع الخاص في تمويل التطوير العقاري في دولة الكويت، والثانية: حول الصيغ العملية لدعم القطاع الخاص لتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإسهام في إنجاحها وتطويرها، وذلك

بكلية القانون الكويتية العالمية د. أحمد حمد الفارسي، أهمية انعقاد المؤتمر والموضوعات التي سيناقشها خلال يومي الأربعاء والخميس على مدى 15 جلسة وورشتي عمل، موضحاً أن انضمام انعقاد المؤتمر يشكل سنوي ونجاحه في استقطاب نوعية رائدة ومجتهدة من المفكرين والباحثين الكويتيين والخليجيين والعرب والأجانب يعد نجاحاً متميزاً لإحدى الجامعات الكويتية الخاصة الرائدة، التي تسعى لتقديم اجتهادات وحلول عملية رائدة للمشكلات التنموية والاجتماعية.

وكشف د. الفارسي عن أنه تقدم للمشاركة في المؤتمر هذا العام أكثر من 220 باحثاً وباحثة من أكثر من 63 كلية وجامعة عربية وعالمية، لافتاً إلى أن اللجنة العلمية للمؤتمر اختارت 56 بحثاً تقدم بها 72 باحثاً وباحثة من داخل الكويت وخارجها على النحو التالي: 23 باحثاً من كلية القانون الكويتية العالمية و15 باحثاً من كليات الحقوق والشريعة والطب بجامعة الكويت والجامعة الدولية بدولة الكويت، إضافة إلى محام ووكيل للنائب العام وباحثي دكتوراه، كما تضمنت قائمة المقبولين 15 باحثاً من الجامعات الخليجية والعربية و19 باحثاً من الجامعات العالمية البارزة والمهمة، وشدد د. الفارسي على أن هذه المشاركة العالمية والعربية والكويتية الواسعة تعكس الثقة المتزايدة في أداء ونهج كلية القانون الكويتية العالمية ومصادقتها وموثوقية أبحاثها وأعمالها.



د. أحمد الفارسي



د. محمد المقاطع

أن يكون هذا المؤتمر فرصة لتعزيز العلاقات مع القطاعات المختلفة في المجتمع سواء جهات حكومية أو خاصة من أجل تزويدها بحلول واقعية قابلة للتطبيق لكل المشكلات. وأشار المقاطع بتجاوب الجهات العلمية والبحثية والعملية داخل الكويت مع المؤتمر.

مشاركة نوعية ومتميزة

بدوره، أكد رئيس المؤتمر وعميد كلية الدراسات العليا

والتحولات الرقمية والأمن السيبراني وأمن البيانات وتأثيرات تلك التحولات الرقمية على القطاعات المختلفة، وأشار المقاطع إلى أن ما يميز المؤتمر العام الحالي التركيز على الجوانب التطبيقية والعملية التي تفيد المجتمع التي تتمثل في تقديم حلول عملية وأدلة إرشادية للجهات المعنية. وعلى صعيد متصل، أكد المقاطع أن كلية القانون الكويتية العالمية تتطلع إلى

البحوث التي تتضمن اجتهادات وحلولاً من خلال المناهج التطبيقية والعملية، مشيراً إلى أن أقسام الكلية ومواردها البحثية والبشرية وشبكة علاقاتها المحلية والدولية قد تم تسخيرها للخدمة والهدف.

وأشار رئيس كلية القانون الكويتية العالمية إلى أن الإدارة تلقت موافقات إيجابية على المشاركة الفاعلة في جلسات المؤتمر من طرف جهات حكومية، من أهمها معهد الكويت للأبحاث العلمية الذي يشرف على مشروعات لتعزيز موارد البلاد من الطاقة والطاقة المتجددة، وكذلك وزارة الكهرباء والماء والمطبخ أن يكشف عن الخطط الاستراتيجية والإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن وتلك التي يجري العمل عليها. كما تلقت الكلية ردود فعل إيجابية من طرف جهات خاصة، من محطات الطاقة الصغيرة التي سينفذ أحد مسؤوليها عن رؤيتها وإنجازاتها في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصغرى، وسيل تطويرها والنهوض بها. وكذلك جهات خاصة أخرى مثل البنوك والمؤسسات الاستثمارية، التي قبلت رعاية المؤتمر وقررت إرسال مسؤولين فيها للحضور والاستفادة من البحوث والدراسات التي سيتم تقديمها. وشدد د. المقاطع على أن الكلية اختارت هذا العام موضوعات تنموية حيوية ومهمة لمناقشتها خلال المؤتمر، وذلك لأهميتها ولحاجة القطاعات الحكومية والخاصة إلى اجتهادات وحلول قانونية وعملية في إطار سعيا لإفادة المجتمع وتزويده بحلول للمشاكل التي تعيها بعض

في إطار تقاليدنا العلمية والأكاديمية السنوية الهادفة إلى خدمة المجتمع وتشجيع البحث العلمي القانوني والتنموي، وتحت رعاية وحضور الأمين العام للأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة بالكويت عادل البدر، تفتتح كلية القانون الكويتية العالمية مؤتمرها العلمي السنوي الدولي الحادي عشر غداً الأربعاء تحت شعار «تصورات قانونية علمية وتطبيقية بشأن قضايا تنموية في دولة الكويت»، الذي ستمتد جلساته لمدة يومين، وسيتم في 15 جلسة وورشتي عمل بحضور ومشاركة باحثين من داخل الكويت وخارجها، وكذلك مسؤولين من القطاعات والمجالات المختلفة التي ستتم مناقشة قضايا تتعلق بها.

وفي هذا السياق، أكد رئيس كلية القانون الكويتية العالمية د. محمد المقاطع: أن الكلية حريصة على عقد المؤتمر السنوي العلمي الدولي بهدف تشجيع البحث العلمي القانوني وإتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس والباحثين الكويتيين وللالتقاء بباحثين من الدول العربية والأجنبية بما يسهم في تبادل الأفكار والاستفادة لثراء البحث العلمي القانوني، وشدد د. المقاطع على أن الكلية اعتمدت هذا العام التركيز على المنهج العملي والتطبيقي في البحوث المقدمة من أجل تقديم حلول واجتهادات دقيقة وواضحة ومحددة، توضع على طاولة أصحاب القرار للاستفادة منها في صياغة القوانين والقرارات واللوائح، بما يحقق مصلحة الأطراف المختلفة ويعزز نهضة وتنمية بلادنا. وأوضح أن التوجيه في دعوة المشاركة في المؤتمر لهذا العام ومعايير اختيار اللجنة العلمية للبحوث كان نحو التركيز على الدراسات

## دعم كبير من «التعليم العالي» والجامعات الخاصة

أشاد رئيس كلية القانون الكويتية العالمية د. محمد المقاطع بالدعم المعنوي المقدم من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعلى رأسها د. نادر الجلال لأنشطة الكلية بما فيها المؤتمر السنوي، وكذلك من مجلس الجامعات الخاصة، وعلى رأسه عادل البدر الأمين العام للأمانة العامة للمجلس بالتكليف، والذي تم تفويضه برعاية وحضور المؤتمر السنوي لهذا العام.



## تحت رعاية السيد/ عادل أحمد البدر

الأمين العام للأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة بالتكليف

## تفتتح كلية القانون الكويتية العالمية غداً الأربعاء 7 مايو 2025 مؤتمرها العلمي السنوي الدولي الحادي عشر

تصورات قانونية علمية وتطبيقية بشأن قضايا تنموية في دولة الكويت

وتدعو جميع المهتمين للحضور والمشاركة

المحور 6	المحور 5	المحور 4	المحور 3	المحور 2	المحور 1	جمهور المؤتمر
التنظيم القانوني للقطر التكنولوجية القادمة وتأثيراتها العملية والتطبيقية	تأثيرات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي على المجالات الحيوية	الطاقة المتجددة: تحدياتها وتطبيقاتها في دولة الكويت	تحديات نقل التكنولوجيا وتوطينها في الصناعة النفطية بدولة الكويت	تطوير الإطار القانوني والاقتصادي للمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في دولة الكويت	التطوير العقاري في دولة الكويت في سياق مقارن: الأنظمة التمويلية والحلول القانونية	المتخصصون القانونيون (المحامون - القضاة - الخبراء) المهتمون بالاقتصاد والتنمية والاستثمار والعقار الباحثون الجامعيون طلبة الدراسات العليا
المسؤولية الجزائية والنزاعات الدولية في ضوء التحولات الرقمية وثورة الذكاء الاصطناعي	تطبيقات عملية وتنموية بشأن تطوير أملاك الدولة والطاقة والبيئة في دولة الكويت	حماية المنتجات والبيانات والشركات بدولة الكويت في ضوء الاتجاهات العالمية	الطرق العملية لحل نزاعات نقل التكنولوجيا والطاقة المتجددة بدولة الكويت في ضوء التجارب المقارنة	حكومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت: تحديات الإدارة والواقع التمويلي	التوازن والضوابط في تحفيز سوق العقار في دولة الكويت: الأطراف والأدوات والآثار	
					تمويل البنية التحتية العقارية في دولة الكويت: رؤى اقتصادية ومالية وشرعية	

ورش عمل:

- 1- الطرق والتطبيقات العملية لإسهام القطاع الخاص في تمويل التطوير العقاري في دولة الكويت
- 2- الصيغ العملية لدعم القطاع الخاص لتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإسهام في إنجاحها وتطويرها

برعاية اتحاد شركات الاستثمار

الدعوة عامة - الحضور مجاني - للتواصل: 96658885

برعاية SPONSORED BY



للاطلاع على تفاصيل الجلسات والمحدثين باللغتين العربية والإنجليزية، اضغط على الكيو آر